المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

04/02/2016

اللجنة الادارية للجمعية المغربية لحقوق الانسان تتعبأ لحشد قواها الداخلية في افق مؤتمرها القادم لمواجهة تردي الوضع الحقوقي

3/2/2016

حوار الريف

في بيان مطول صدر عن اللجنة الادارية للجمعية المغربية لحقوق الانسان بعد اختتام أشغالها التي انعقدت تحت شعار : تعبئة جماعية لمواجهة القمع والحصار ، وإنجاح المؤتمر الوطني الحادي عشر " ، رسمت صورة قاتمة للوضع الحقوقي بالمغرب على كافة الاصعدة ، وهذا ما يفسر في نظر اللجنة الادارية "استمرار الدولة في هجمتها على الحركة الحقوقية والديمقراطية، بهدف التضييق عليها بسبب فضحها للممارسات المنتهكة لحقوق الإنسان وتقاريرها الجادة وذات المصداقية لدى الرأي العام الوطني والدولي، وقمعها للحركات الاحتجاجية للمعطلين والطلبة وضحايا التهميش والفقر، وانتقامها من العديد من النشطاء الحقوقيين والصحافيين بمتابعتهم في إطار محاكمات سياسية بتهم مختلقة، كتلقي أموال خارجية دون إشعار الأمانة العامة للحكومة، أو المس بسلامة أمن الدولة الداخلي" وضربت مثلا على ذلك بحالات (المعطي منجب، صمد عياش، هشام خريبشي، هشام المنصوري، محمد الصبر، مرية موكريم، رشيد طارق).. "

وبدت الجمعية قلقة مما أسمته " باستمرار التضييق والهجوم العدواني على الجمعية والحركة الحقوقية والديمقراطية، وعلى الصحافة والصحافيين، وقمع الحركات الاحتجاجية المتنامية لفئات واسعة من المواطنات والمواطنين، كالطلبة والأساتذة المتدربين والأطباء الداخليين والمعطلين.."

وقال البيان أن الجمعية لن تحيد ، رغم كل الظروف ، عن الدفاع عن حقوق الانسان في كونيتها وشموليتها مع التشديد على " العمل الحقوقي الوحدوي " وهي بذلك توجه رسالة اليد الممدودة لكل الأطراف من أجل توحيد الجهود لمواجهة التحديات خصوصا أن الحركة الديمقراطية " تستعد للانخراط في إحياء الذكرى الخامسة لانطلاق حركة 20 فبراير المستمرة في المطالبة بالحرية والكرامة والمساواة والعدالة الاجتماعية وإسقاط الفساد والاستبداد، في ظل استمرار الدولة في انتهاك حقوق المواطنين والمواطنات في التنمية والشغل والصحة والتعليم والسكن اللائق، وفي ظل وضعية مناخية باعثة على القلق جراء انحباس الأمطار، وانعكاسها على الفلاحين ومربي المواشي، في غياب استراتيجية واضحة ودائمة للتخفيف من معاناة الفلاحين الفقراء والمواطنين المهمشين.."

وكشفت اللجنة الادارية عن الشعار المركزي للمؤتمر الحادي عشر للجمعية الذي اختارت له عنوان يشدد على الوحدة : " نضال وحدوي ومتواصل من أجل مغرب الكرامة والديمقراطية وكافة حقوق الإنسان للجميع" الذي تقرر أن ينعقد ايام 21 و 22 و 23 و 24 أبريل 2016 .

ففي الوقت الذي يؤكد البيان على استمرار التعذيب في مخافر الشرطة من خلال حالات تم رصدها من طرف الجمعية المغربية لحقوق الانسان ، عابت اللجنة الادارية على الدولة محاولتها الالتفاف على الألية الوطنية لمناهضة التعذيب من " الإشراك الشكلي والضعيف للمجتمع المدني " وإسناد هذه المهمة لمؤسسة " فاقدة للاستقلالية " في إشارة إلى **المجلس الوطني لحقوق الانسان** ، وهو ما يعبر في نظر نفس الهيئة على غياب " الإرادة الحقيقية للقطع مع ممارسات التعذيب " .

ولم يفت البيان أن يعبر عن إدانة اللجنة الإدارية لما يتعرض له الشعب الفلسطيني من تقتيل على يد الكيان الصهيوني والشعب اليمني من عدوان وإبادة على يد ما يسمى بالتحالف العربي، معبرة عن قلقها الشديد من تردي الأوضاع في مختلف مناطق اشتعال الحروب ولا سيما في الشرق الأوسط.

المصدر: بيان اللجنة الإدارية للجمعية المغربية لحقوق الانسان

http://dialoguerif.com/permalink/5257.html

توصيات مجلس البركة حول «هيئة المناصفة»

صادق المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في الدورة 58 لجمعيته العامة أخيرا، على رأيي المجلس في مشروعي القانونين المتعلقين بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة وهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، اللذين أعدتهما اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن في المجلس.

وسجل المجلس الذي يترأسه نزار بركة،مجموعة من الملاحظات على المشروعين الذين تتم مناقشها في اللجان المختصة بالبرلمان، تمهيدا للمصادقة عليهما وإقرارهما من طرف الحكومة.

وقدم المجلس في رأيه الخاص بالقانونين المقترحين، جملة من التوصيات المتعددة التي تهم جوانب ونقاط مختلفة، نص عليها المشروعين المقترحين، والتي تهم مستويات متعددة، منها ما يتعلق بمنهجية إعداد المشروعين والصلاحيات التي تتمتع بها كل هيئة، بالإضافة إلى مسطرة تعيين الأعضاء والكفاءات التي ينبغي أن تتوفر في الأعضاء، وضمان التمثيلية والتعددية في الهيئتين.

«التجديد» ترصد في هذا الملف، أهم الملاحظات والتوصيات التي سجلها المجلس بخصوص مشروع مشروع القانون المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.

● عبد الله النجاني

عرض القانون للمناقشة قبل المصادقة عليه

يرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من الضروري أن يخضع مشروع القانون المتعلق بهيئة المناصفة ومحاربة كل أشكال التمييز، قبل عرضه على المجلس الحكومي، ورفعة بعد ذلك إلى لجنة بين وزارية، لعملية تشاور منظمة ومدعمة بالوثائق، ومنفتحة على العديد من الأطراف المعنية على المستويين الوطني والدولي.

واعتبر المجلس، أن تنوع الخبرة الوطنية والدولية التي تمت الاستفادة منها، وتعدد الآراء التي استقتها الهيئة المشرفة على إعداد المشروع، يشكلان «ممارسة جيدة من شأنها دعم التوافق الوطني حول هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز وحول مهامها».

وأشار المجلس في رأيه حول مشروع القانون المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، إلى أن الهيئات المهنية للمقاولات والمنظمات النقابية للمأجورين، والجمعيات النشيطة في مجال حماية حقوق النساء، عبرت عن «أسفها لعدم استشارتها بطريقة رسمية وعدم إشراكها في إعداد مشروع القانون»، والتي استمع إليها في إطار جلسات الإنصات.

كما لاحظ المجلس في مشروع رأيه «عدم نشر مساهمات مختلف المتدخلين، والمداولات، بل وحتى ملخص عنها، وعدم نشر المناهج المعتمدة في المصادقة على الخلاصات، والقواعد التي تم الاحتكام إليها في اتخاذ القرارات خلال إعداد مشروع القانون»، كما لفت المجلس أيضا، إلى أنه «لم يتم أيضا نشر خلاصات عمل اللجنة العلمية، ومقترح مشروع القانون الذي تقدمت به، وهذه اللجنة نفسها لم توفر إمكانية الحصول على المساهمات التي تو صلت بها».

المرجعية المعيارية للهيئة

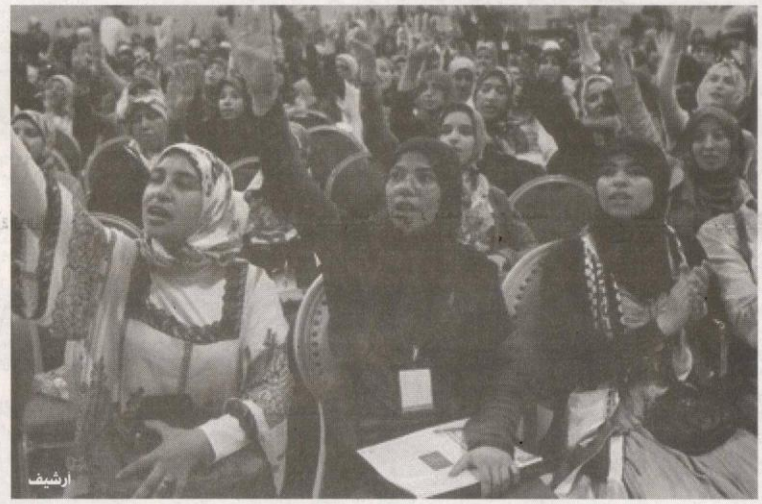

أرشيف

وبخصوص المرجعيات المعيارية ومهام هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بأن مشروع القانون انطلاقا من فصله الأول، ينبغي أن «يوضح اختصاصات هذه المؤسسة المحدثة طبقا لأحكام الفصل 19 من الدستور، بهدف تحقيق المناصفة بين النساء والرجال، ومحاربة كل أشكال التمييز بين الجنسين».

ويرى مجلس بركة، بأن نص مشروع القانون يجب أن ينص بوضوح على أن «باقي أشكال التمييز الأخرى هي من اختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان»، كما أوصى بأن يؤكد مشروع القانون على أن صلاحيات الهيئة تتجلى في محاربة كل أشكال التمييز بين النساء والرجال والنهوض بالمساواة، ولهذا الغرض، يضيف المجلس «يتعين على الهيئة أن تحدث آلية مختصة لتلقي الشكايات والنظر فيها، على أن تمنح لها صلاحيات شبه قضائية صريحة في مجال الولوج إلى المعلومة والتحري والبحث والصلح وإصدار الجزاءات من الدرجة الأولى».

وزاد المجلس موضحا، يتعين أن تسند إلى الهيئة صلاحية «حق التقاضي، والانتصاب كطرف مدني في حال استمرار الأوضاع أو الأفعال المتسمة بطابع تمييزي التي سبق للهيأة البث فيها».

مجال تدخل هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز

ولى مستوى مجال تدخل هيئة المناصفة، دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إلى تضمين مشروع القانون المحدث للهيئة «تعريفا واضحا لمبدأ المساواة، بوصفه مبدأ معياريا كونيا أساسيا، ومبدأ عدم التمييز، كقاعدة كونية وكوسيلة لتحقيق المساواة وحمايتها»، مشددا على ضرورة التأكيد في نص المشروع على أن «اعتماد إجراءات تفضيلية إيجابية وانتقالية ومؤقتة لفائدة النساء، وخاصة في مجال الولوج إلى العمل والنشاط والإبداع الثقافي، وتقلد مناصب المسؤولية في المقاولات وفي الحياة السياسية، لا يشكل تمييزا، بل على العكس من ذلك، فإن تلك الإجراءات تعد رافعات لتحقيق المساواة».

وذهب مجلس بركة في رأيه وتوصياته، إلى التأكيد في نص المشروع على أن المناصفة تشكل «وسيلة مهيكلة لعمل الفاعلين في القطاعين العام والخاص من أجل ضمان عدم التمييز وللنهوض بالمساواة»، مطالبا بتوسيع مجال تدخل هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز وعدم حصره في «مناحي الحياة العامة»، بحيث تخول لها «صلاحية التدخل، بناء على إحالة توجه إليها أو في إطار الإحالة الذاتية، من أجل التحقيق الفعلي لمبدأ المساواة ومكافحة حالات التمييز بين الجنسين، وأيضا فيما يتعلق بضمانات عدم التمييز، في الوسط التربوي والتعليمي، وفي السجون، والوسط المهني، وفي الوظيفة العمومية وفي القطاعين العام والخاص».

وأكد المجلس، على ضرورة التنصيص بصريح العبارة على أن «من صلاحيات هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز ضد النساء بسبب انتمائهن أو نشاطهن النقابي أو مسؤولياتهن الأسرية أو بسبب الحمل أو الأمومة، وأشكال التمييز الناتجة عن محيط العمل المعادي لأحد الجنسين، وتلك المرتبطة بأفعال التحرش والمعاملات غير الإنسانية، القاسية والحاطة بالكرامة، في أماكن العمل أو في محيطه».

هذا واعتبر المجلس، أنه من الضروري «منح حق رفع الشكايات إلى هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، لكل الأشخاص الذاتيين، بغض النظر عن جنسيتهم، ولذوي حقوق الضحايا، ولكل الأشخاص المعنويين، وخاصة المنظمات النقابية، والجمعيات المهنية، والجمعيات، بما في ذلك جمعيات حقوق الإنسان، والهيئات الأجنبية المماثلة».

04/02/2016
Conseil national des droits de l'Homme

إعـادة النـظر في تألـيف هـيئة المناصـفة

دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى «إعادة النظر في تأليف هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، بما يضمن استقلاليتها وعملها الجماعي المشترك ومصداقيتها وتطوير خبرتها، انسجاما مع الدستور نصا وروحا»، مشددا على اعتماد التوازن في مسطرة التعيين بين مختلف السلطات، و«تعيين الرئاسة وثلث الأعضاء من طرف الملك، والثلث من طرف الحكومة، والثلث من طرف البرلمان، وإسناد العضوية الاستشارية لممثل عن رئاسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان».

وسجل المجلس أن تأليف هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، كما هو منصوص عليه في مشروع القانون الحالي، يجعلها أقرب ما تكون إلى «مجلس استشاري محدود، منه إلى مؤسسة دستورية، مستقلة وجماعية، تمارس اختصاصاتها في انسجام وتكامل مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان».

وأفاد المجلس، بأن أعضاء هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز «لا يعينون بصفتهم الشخصية الاعتبارية (الكفاءة والخبرة) ولكن بوصفهم «ممثلين» عن مؤسسات وهيئات مهنية، هذا بالإضافة إلى محدودية تمثيلية الخبراء داخل تأليف الهيئة، إذ لا يتعدى عددهم ثلاثة من بين ستة عشر عضوا، الأمر الذي اعتبره المجلس «يتعارض مع طبيعة ومهام المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، كهيئة تضم فاعلين يعملون عن طريق النقاش والتداول والتفاعل البناء بينهم على صياغة مقترحات تعبر عن مساهمة المجتمع المدني في بلورة معايير حماية حقوق الإنسان وفي تطوير دولة الحق والقانون».

واقترح المجلس تأليف الهيئة من عدد محدود يتراوح بين 25 و30 عضوا، يعينون بصفتهم الشخصية الاعتبارية، ويجتمع على الأقل مرة واحدة في الشهر، مطالبا بتمكين الهيأة من جهاز للدعم مكون من خبراء دائمين متعددي التخصصات وتخصيص الموارد البشرية والمادية المناسبة والكافية لفائدة هذه المؤسسة.

تأليف هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، كما هو منصوص عليه في مشروع القانون الحالي، يجعلها أقرب ما تكون إلى «مجلس استشاري محدود، منه إلى مؤسسة دستورية، مستقلة وجماعية، تمارس اختصاصاتها في انسجام وتكامل مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان»

أرشيف

صلاحيات هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز في مجال حماية الحقوق

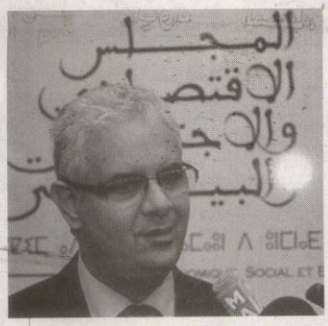

وعلى مستوى الصلاحيات، شدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في توصياته على منح الصفة «القانونية» لهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، وتخويلها صلاحية عرض القضايا المتعلقة بالأوضاع والأفعال المتسمة بطابع تمييزي ومتابعة مرتكبيها أمام المحاكم، كما طالب بتمتيع الهيئة بـ«صريح العبارة باختصاص تلقي الشكايات، استنادا إلى مسطرة عمومية تحدد الشروط التي يجب أن تتوفر في الشكايات، وآجال النظر فيها، وتعليل قرارات الرفض»، مضيفا أن هذا «مع إلزامية تقديم المعلومات حول مآلها، وضمان حق الهيئة في الولوج إلى هذه المعلومات وتحرير محاضر على المستوى الجهوي والمحلي، عن طريق ممثلين عنها محلفين ومن ذوي الصفة القانونية».

كما طالب بتخويل هيئة المناصفة مهمة معاينة الأوضاع والأفعال المتسمة بطابع تمييزي، على المستويين الجهوي والمحلي، بما في ذلك «أشكال التحرش والمعاملات القاسية والحاطة بالكرامة وأعمال العنف، وذكر مرتكبيها بالاسم وأسبابها»، مقترحا حسب الحالات «التسوية الودية، عن طريق الصلح أو الانتصاب كطرف مدني لدى المحاكم المختصة من أجل وضع حد للأوضاع والممارسات التمييزية».

وأضاف المجلس أن الهيئة يجب أن تكون لها، صلاحية توجيه «إنذار من أجل وضع حد للأوضاع والممارسات التمييزية الحادة في الحالات التي تلقت الهيأة شكايات بشأنها، أو بادرت تلقائيا إلى النظر فيها»، كما أنه من صلاحياتها أيضا «تقدير الأضرار المادية والمعنوية الناتجة عن أوضاع أو ممارسات تمييزية، ومساعدة الضحايا على تحقيق جبر الضرر بشكل منصف»، دائما حسب المجلس.

وأكدت التوصيات أيضا، على منح هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز صلاحية المساهمة على المستوى الدولي في النهوض بمبادئ المساواة والمناصفة ومحاربة كل أشكال التمييز ضد النساء عموما، وضد «النساء المغربيات بالخارج، وفي إطار أعم، من أجل المساهمة في العمل الدولي المناهض لأشكال التمييز في العالم».

عسكريون مطرودون يناشدون الملك الاستفادة من خدمات اجتماعية

المصدر: | 3 فبراير 2016 | مجتمع |

عاد عدد من العسكريين المطرودين من الجيش إلى الاحتجاج في الشارع، إذ نظمت "التنسيقية الوطنية لقدماء العسكريين والمحاربين غير المستفيدين من الدولة"، وقفة احتجاجية صباح اليوم الأربعاء أمام مقر البرلمان، للمطالبة بالاستفادة من خدمات مؤسسة الحسن الثاني لقدماء المحاربين والعسكريين.

وأكد عبد السلام الباز، منسق التنسيقية المذكورة، أن هذه الوقفة تأتي من أجل المطالبة بعدد من الحقوق التي وصفها بـ"المشروعة"؛ لفائدة عدد من الجنود "الذين قضوا أقل من 21 سنة في الخدمة العسكرية، وشارك أغلبهم في المعارك التي دارت رحاها في الأقاليم الجنوبية منذ 1976، لكنهم طردوا بدعوى عدم الانضباط بالضوابط العسكرية".

وذكر الباز، في تصريح لهسبريس، أن قرار إنشاء هذه المؤسسة كان في عهد الحسن الثاني، وكانت فلسفتها تعويض الجنود الذين لم يصلوا إلى 21 سنة من الخدمة، إلا أنه بعد ذلك تم إقصاء هذه الفئة، "التي تعاني في صمت، إذ إن عددا من العسكريين أصبحوا يتسولون في الشارع ويعيشون أوضاعا اجتماعية مزرية"، على حد تعبير المتحدث، الذي ناشد الملك محمد السادس، باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية، التدخل لحل مشاكل هذه الفئة.

وفي حين اعتبر أن قرار الإقصاء يعد "جائرا في حق هذه الفئة من العسكريين والمحاربين بحجة مخالفة الضوابط العسكرية"، شدد عبد السلام الباز على أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان تنكر لمطالبهم بعد سنتين من المحاضر، إذ "بعث للتنسيقية رسالة يخبر فيها بأن ملف هذه الشريحة ليس من اختصاصه".

وكشف المتحدث ذاته أن التنسيقية راسلت رئيس الحكومة، عبد الإله بنكيران، من أجل عقد لقاء لعرض المطالب، مضيفا: "تم استقبالنا من طرف مستشار رئيس الحكومة للشؤون الاجتماعية، عبد الحق العربي، الذي وعد بإبلاغ الملف للسيد رئيس الحكومة، لكن تبين لنا أنه ليست هناك نية للتدخل في هذا الملف، بدعوى أنه من اختصاص القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية".

وندد العسكري السابق بما اعتبره "صمت جميع الهيئات الوطنية الحقوقية عن ملف هؤلاء الضحايا الذين ضحوا بالغالي والنفيس من أجل عزة الوطن"، مشيدا في الوقت ذاته بموقف النائب البرلماني عن حزب العدالة والتنمية، عبد الله بنحمو، عن فريق العدالة والتنمية، الذي راسل الوزير المنتدب لدى إدارة الدفاع الوطني، حول هذا الموضوع.

http://www.marocpress.com/hespress/article-632581.html

بسجن تيفلت: المعتقلين السحنوني و البهلولي يفقدان الوعي و تدهور خطير للحالة الصحية لباقي المضربين عن الطعام

أبو آدم الغزالي
| 3 فبراير, 2016 at 11:32
35
0

علمت اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين أن المعتقلين الإسلاميين المضربين عن الطعام سعيد البهلولي و أحمد اليعقوبي السحنوني قد فقدا الوعي و تم نقلهما إلى مصحة السجن لإسعافهما بالإضافة لتدهور حالة باقي المضربين.
وقد زار سابقا مسؤول من المندوبية العامة لإدارة السجون و مسؤولون من المجلس الوطني لحقوق الإنسان و وكيل الملك بتيفلت المعتقلين الإسلاميين المضربين عن الطعام للوقوف على مطالبهم التي دونوها و وعدت كل جهة بنقلها للجهات المسؤولة.
كما سبق للمعتقلين الإسلاميين المضربين عن الطعام بسجن تيفلت أن دخلوا في إضراب إنذاري عن الماء لمدة 48 ساعة مرتين الأولى بتاريخ 19-01-2016 و الثانية بتاريخ 01-02-2016 احتجاجا على عدم الإستجابة لمطالبهم المشروعة.
و يذكر أن 18 معتقلا إسلاميا قابعين بالطابق السفلي لحي -أ- بسجن تيفلت قد دخلوا في إضراب مفتوح عن الطعام ابتداء من 08-01-2016 احتجاجا على السب المتكرر و بشكل بشع لله من طرف سجناء الحق العام و كثرة الروائح الخانقة خاصة التدخين و الأفلام الإباحية و للمطالبة بالعزل عن سجناء الحق العام على مستوى السكن و الزيارة و عدم منع الأقارب من درجة الأصهار من الزيارة و السماح بإدخال المؤونة الغذائية الكافية التي منعت و توفير مكان للإستحمام و توفير مؤونة غذائية متوازنة و نظيفة.

أسماء المضربين و أرقام اعتقالهم

العمراوي محمد 3357
هشام الطالبي 3352
الخمليشي عبد الواحد 3309
العريبية عبد العزيز 3354
عماد سدراتي 3362
الهسكوني محمد 3318
اسماعيل لمهيدي 2451
الكرعاوي بدر 3541
أيوب الوهابي 3595
لميشو هشام 3310
مصطفى شتوان 3359
اليوسفي محمد 3132
سعيد البهلولي 3292
سعيد الحطوني 3313

عبد الله أدكوش 3594
نبيل شداد 3560
عبد العزيز فرحي 3315
السحنوني اليعقوبي أحمد 3596
وبه وجب الإعلام و السلام
المكتب التنفيذي
للجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين
بتاريخ: 2016-02-03

http://www.ccddi.org/2016/02/03/4540/

محمد اليازغي ل"برلمان.كوم": لن أتحدث إطلاقا عن هذا الحزب

برلمان.كوم-نعيمة المباركي

في هذا الحوار مع الكاتب الأول السابق للاتحاد الاشتراكي تضرب"برلمان.كوم" عصفورين بحجر واحد، إذ توصل إلى قرائها نظرة سياسي خبر كل شيء ويمتلك نظرة واضحة لما كان ولما هو كائن ولما سيكون في الحياة السياسية، وتحليله لتطورات القضية الوطنية الأولى، قضية الوحدة الترابية، التي يعتبر من الخبراء العارفين بها معرفة جيدة.

فيما يلي نص الحوار:

برلمان.كوم: بداية، ما تقييمكم للمشهد السياسي المغربي الحالي؟

اليازغي: المشهد السياسي المغربي الآن جد معقد، فعندما هبت رياح الحرية والديمقراطية على العالم العربي، المغرب كان هو البلد الوحيد الذي وجدت فيه تلك الرياح هياكل استقبال إيجابية، وكانت النتيجة إصلاحات هامة بشهادة المنتظم الدولي بأسره، وجاء على رأس هذه الإصلاحات دستور 2011.

ثم جاءت انتخابات تشريعية قبل اوانها، أسفرت عن تصدر حزب العدالة والتنمية للمشهد السياسي، وهذا عنصر عقد الأمور للغاية في المغرب.

برلمان.كوم كيف؟

اليازغي: بكل بساطة لأن هذا الحزب الإسلامي لديه استراتيجية وتكتيك يخدمان فقط مصلحته وليس مصلحة الوطن، وعبد الاله بنكيران شخص ناجح في هذه الاستراتيجية. بنكيران يخدم مصالح حزبه على حساب مصالح الوطن، والنتيجة الحتمية لهذا الوضع هي كون الانتقال الديمقراطي في المغرب توقف ودخل غرفة "الانتظار" في عهد هذه الحكومة.

الانتقال الديمقراطي بدأ في 1998 مع حكومة عبد الرحمان اليوسفي، واستمرت الأمور بشكل جيد مع حكومة ادريس جطو، وأيضا مع حكومة عباس الفاسي. الآن، وفي عهد العدالة والتنمية وقفت عملية الإصلاح الديمقراطي بالمغرب كليا، فبنكيران لا تهمه نهائيا الملكية البرلمانية، وكأنه يعيش بدستور 1996 ويكتفي به، هذا مشكل سياسي عويص، وأنا صراحة متخوف من أن يستمر توقف الانتقال الديمقراطي بالمغرب الى حين.

برلمان.كوم: تقصد أن العدالة والتنمية قد تتصدر مرة ثانية المشهد السياسي بعد انتخابات أكتوبر المقبل؟

اليازغي: نعم، ممكن جدا، مادام الإسلاميون ناجحون في خطتهم ويشتغلون عليها بكد وليس مستبعدا أن يتصدر العدالة والتنمية المشهد السياسي مستقبلا، وبالتالي سنعيش فصلا آخرا من توقف الديمقراطية في المغرب لخمس سنوات أخرى.

برلمان.كوم: مع المد والتوسع الذي يعرفه حزب الأصالة والمعاصرة؟

اليازغي: حزب الأصالة والمعاصرة يتخبط في مشكل كبير، ألا وهو كونه حزب يميني محافظ، بقيادات وأطر يسارية جذرية، هذا هو التناقض الذي يعيشه هذا الحزب، كيف سيتم حل ذلك، صراحة ليس لدي أدنى فكرة.

برلمان.كوم: بصراحة، هل المغرب سيكون في أيادي أمينة مع العدالة والتنمية أو مع الأصالة والمعاصرة؟

لا يمكن أن اقول أمينة لا مع هذا أو ذاك، المسألة مسألة واقع سياسي موجود الآن، والناخبون هم من يقررون مصير المغرب.

ففي الانتخابات الأخيرة، حصلت العدالة والتنمية على الأغلبية المطلقة في المدن الكبرى، وهو أمر قلما يحصل مع نمط الاقتراع باللائحة والنسبية، اذن الناخبون أعطوا الثقة الكاملة للإسلاميين، هل سيجددون هذه الثقة، أقول ممكن جدا مع ما ينهجونه من استراتيجية وتخطيط وتكتيك، ممكن ان يتصدروا الخريطة السياسية للمرة الثانية.

برلمان.كوم: ماذا عن حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، هل صحيح أنه معافى كما صرح أخيرا كاتبه الأول ادريس لشكر؟

اليازغي: لن أتحدث اطلاقا عن هذا الحزب.

برلمان.كوم: هذا الرد هو في حد ذاته جواب؟

اليازغي: .....

برلمان.كوم: في ظل ما يحصل الآن خاصة على مستوى القيادات الموجودة على رأس بعض الأحزاب الكبرى، ألا تعتقدون أن عهد الزعامات السياسية قد ولى بدون رجعة؟

اليازغي: نعم، لكن الشعب المغربي هو مشتل من الطاقات والكفاءات الشابة التي من الممكن، إن تم الاشتغال عليه، خلق زعامات سياسية شابة تتماشى والعصر.

لكن لا يجب أن ننتظر من القيادات الحالية أن تفتح الأبواب والآفاق للكفاءات القيادية الشابة، فالأفق مغلق بكل ما في الكلمة من معنى.

برلمان.كوم: في رأيكم، هل يمكن أن تساهم الحركات التصحيحية والتيارات الغاضبة في فسح المجال للطاقات الشابة؟

اليازغي: أنا لا أعرف أي حركة تصحيحية ولا أي تيار.

برلمان.كوم: ننتقل الآن لقضية الصحراء المغربية، ألا تعتقدون أن هذا الملف طال أكثر من اللازم؟

اليازغي: وليطل حتى مائة عام أخرى، ما المشكل؟ المغرب ليس لديه أي مشكل على الاطلاق، فقضية الصحراء انتهت في الوقت الذي استرجع فيه المغرب، وباتفاق دولي، الساقية الحمراء ووادي الذهب من اسبانيا، هنا المشكل انتهى واقعيا.

ثم إن اغلبية ساكنة الصحراء هم في الصحراء،

والملف الآن بيد مجلس الأمن، هو من سيقرر، بمعية الدول الخمس التي لها حق الفيتو، الأمم المتحدة كانت بصدد تنظيم الاستفتاء بالصحراء، لكنه لم ينظم، لماذا؟

لأنه، بعد لجنة تحديد الهوية، لم يحصل الاتفاق على من هم الناخبون، والمسؤولية هنا تتحملها جبهة البوليساريو، هي من رفضت ادخال مجموعة من أبناء الصحراء الحقيقيين الذين بدونهم لا يمكن أن يكون الاستفتاء سليما وديمقراطيا، فتخلت حينها الأمم المتحدة عن فكرة تنظيم الاستفتاء، ورجعت لحل آخر، اذ عين الأمين العام ممثلا شخصيا له في العيون، كان يسهر على الإحصاء ووقف اطلاق النار، وإيجاد حل سياسي متوافق عليه بين كافة الأطراف.

المغرب كان إيجابيا، اذ في 2007 اقترح حلا عادلا وشاملا ومنطقيا ألا وهو ''الحكم الذاتي'' للمناطق الصحراوية، أي حكومة لها رئسيها الذي سيعينه الملك ممثلا للدولة المغربية، وبرلمانها الجهوي، وهكذا سيسير أبناء الصحراء أمورهم بأنفسهم.

لكن هذا الاقتراح لم تقبله الأطراف الأخرى لعدة أسباب، رغم وصف مجلس الامن لهذا المقترح ''بالإيجابي والجدي''.

و تبقى المفاوضات فاشلة والمساعي أيضا فاشلة، وبطبيعة الحال، امام هذا الأمر يتحدثون على أن الأمين العام للأمم المتحدة سيزور المغرب ، وسيزور الصحراء والجزائر.

هذا كان مقررا في دجنبر الماضي ثم تأجل الى يناير الماضي، الآن أرجأت الأمور الى موعد غير مسمى.

ماهي مقترحاته الجديدة؟ لا نعلم، المهم أن اقتراح الحكم الذاتي هو أقصى ما يمكن ان يتقدم به المغرب.

لهذا المغرب لا يجب عليه أن يقلق من كون ملف الصحراء طال، المسالة ممكن لها أن تطول حتى مائة عام أخرى، ورغم ذلك لن تشكل أي ضرر على المغرب، المسألة السلبية الوحيدة في مسألة الاطالة هاته هي الوضعية المزرية التي يعيشها المحتجزون في المخيمات، هذا هو المشكل الذي يجب أن يوضع له حد.

برلمان.كوم: قبل أيام قليلة انتهت أشغال القمة الافريقية في أديس أبابا، وفد وزاري مغربي قام بمجموعة من المباحثات على هامش القمة، كيف تقيمون هذا الاجراء الديبلوماسي مع العلم أن المغرب لم يعد عضوا بالاتحاد الافريقي؟

اليازغي: الاتحاد الافريقي لا فائدة له، وهو اتحاد فاشل، برهن عن فشله الذريع في كل الملفات والقضايا الكبرى المطروحة عليه، ودوره الحالي لا يعدو أن يكون منبرا للدعاية للانفصاليين.

والمغرب لا يمكنه العودة الى الاتحاد الافريقي اطلاقا، حتى وإن طلب العودة فلبوليساريو عضو مهم في هذا الاتحاد ويملك حق رفض عودة المغرب.

برلمان.كوم: كنتم دوما توجهون انتقادات لطريقة تدبير الدولة لملف الصحراء...

اليازغي: لا يمكن أن ننكر المجهودات المبذولة، والدليل هو المقترح المغربي للحكم الذاتي، يبقى المشكل الأساسي المطروح على المغرب، هو ليس مع مجلس الأمن أو في العلاقات الديبلوماسية الرسمية، مشكلة المغرب مع الرأي العام في الأقطار الديمقراطية، فهذا الرأي العام متعاطف مع فكرة

الانفصال أينما وجدت، وبالتالي على المغرب القيام بمجهودات مستمرة، لأن في هاته الأقطار الانتخابات دورية، مع كل انتخابات تبرز أجيال جديدة، كما حصل في اسبانيا والسويد مثلا، وفي كل مرة على المغرب فتح قنوات التواصل مع الأحزاب الجديدة والقيادات الجديدة.

فالديبلوماسية الرسمية والديبلوماسية البرلمانية أو الحزبية و النقابية مطالبة بزيادة المجهود وخلق طرق فعالة لإقناع المنتظم الدولي بعدالة القضية المغربية.

المسألة صعبة خصوصا والبوليساريو تلعب بورقة حقوق الانسان في الاقاليم الصحراوية.

ولكن لا ننسى أن المغرب، وبتأسيس المجلس الوطني لحقوق الانسان وبفروعه في العيون والداخلة، خطا خطوة كبيرة نحو ترسيخ حقوق الانسان في المنطقة، الآن الموضوع أصبح أخف بسبب وجود هذا المجلس. وبسبب فعالية مجلسي جهتي العيون والداخلة. ففي أبريل الماضي قرر مجلس الامن أن لا يخول للمينورسو هذه المسألة، وأصبح دورها محصورا في تبادل الرسائل ما بين المغرب ومجلس الأمن.

برلمان.كوم: ألا تعتقدون أن ما تعيشه جبهة البوليساريو من ترهل داخلي يخدم المغرب؟

اليازغي: الجبهة قائمة وستظل قائمة بالرغم من كل ما تعيشه من مشاكل، الجزائر لن تسمح بتقهقرها لأنها الآلة الوحيدة والسلاح الوحيد الذي تعول عليه في قضية الصحراء.

والهشاشة التي تتحدثين عنها هي فقط موجودة في الإعلام أما رسميا، وأمام مجلس الأمن، فهي المخاطب الوحيد في هذا الملف، والجزائر لن تسمح بأي وجه كان تقهقر البوليساريو، فهو كيان قائم وسيظل قائما.

http://www.barlamane.com/%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B2%D8%BA%D9%8A-%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%83%D9%88%D9%85-%D9%84%D9%86-%D8%A3%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%AB-%D8%A5%D8%B7%D9%84/

Projet de loi n°78.14 relatif au Conseil Consultatif de la Famille et de l'Enfance

Les conseils de Nizar à Bassima !

967

Dans le cadre de sa 58ème session ordinaire, le Conseil Economique Social et Environnemental a adopté son avis sur le projet de loi n°78.14 relatif au Conseil Consultatif de la Famille et de l'Enfance, (CCFE).

Par la même occasion, le CESE exprime sa préoccupation quant à plusieurs dimensions essentielles de la Constitution qui ne sont pas spécifiquement prises en compte, telles que la parité, la dimension régionale et « la vulnérabilité de certaines catégories de femmes et de mères, des enfants et personnes âgées ».

Par ailleurs, des aspects liés à sa composition, à sa gouvernance et à ses attributions, traduisent une autre vision du CCFE que celle issue de la proposition de la Commission scientifique telle que soumise à la Commission de Venise.

Dans ce contexte, le Conseil appelle à clarifier les attributions du CCFE en consacrant un article au rappel des missions du Conseil telles que définies dans l'article 169 de la Constitution ; en dédiant un autre article au rappel des grands principes constitutionnels et des droits fondamentaux de l'homme et de l'enfant qui devraient constituer le référentiel du CCFE (égalité, parité, intérêt supérieur de l'enfant, participation des enfants, prise en compte des personnes vulnérables) ; et en précisant que le Conseil est une personne morale jouissant de l'indépendance financière et administrative.

Pour le CESE, il est fondamental que le CCFE soit doté de la possibilité de s'autosaisir et de saisir le gouvernement sur les sujets en relation avec la famille et l'enfance. De même que le CCFE doit pouvoir assurer la participation des enfants aux différents travaux du Conseil, les concernant.

Concernant la composition et la gouvernance du CCFE, le CESE recommande de veiller à ce que membres du Conseil représentent autant les membres spécialistes de la famille que les membres spécialistes de l'enfance. Le CESE préconise de désigner des membres intuitu personae qui ont une véritable expertise en la matière issues des associations de la société civile, de la société civile organisée (syndicats, ...), des universités, des académies et des hautes instances religieuses ; ainsi que du CNDH, parmi les institutions constitutionnelles représentées. Enfin, le CESE met l'accent sur l'importance de prévoir une périodicité des Assemblées Générales du CCFE d'au moins 4 fois par an.

Pour rappel, le Conseil avait été saisi, en date du 17 novembre 2015, par le Président de la Chambre des Représentants pour émettre son avis sur le projet de loi n°78.14 relatif au Conseil Consultatif de la Famille et de l'Enfance (CCFE).

H.Z

Autorité de la Parité et de Lutte contre toutes les formes de Discrimination

Les recommandations du CESE...

Dans le cadre toujours de sa 58ème session ordinaire, le CESE a adopté son avis sur le projet de loi relatif à l'APALD.

A cette occasion, le Conseil a identifié, dans l'examen de ce projet de loi, plusieurs obstacles potentiels à la prévention des discriminations et à la promotion de l'égalité.

Le CESE propose d'intégrer au projet de loi une définition du principe de l'égalité ainsi que du principe de non-discrimination et d'étendre le champ d'intervention de l'APALD et lui conférer compétence de se saisir et d'être saisie et de se prononcer au sujet de cas de discrimination dans les différents milieux, tout en précisant que les autres formes de discrimination, hors discrimination entre sexes, relèvent des attributions du CNDH.

Pour lui permettre de remplir ses missions, il s'agit de conférer à l'APALD la personnalité juridique, et le droit d'ester en justice contre les situations, les actes ou les auteurs de discrimination ; et d'habiliter l'APALD à constater les situations de discrimination, proposer des solutions amiables, estimer le préjudice matériel et moral des actes de discrimination et aider les victimes à obtenir réparation.

Pour cela, l'expertise de l'APALD doit être agréée et recevable auprès des tribunaux.

Le CESE appelle à renforcer la représentation de la société civile organisée indépendamment des appartenances professionnelles ou partisanes, sur la base de l'expertise probante, du pluralisme, de la diversité et de la complémentarité des expériences et composer l'APALD d'un collège restreint de 25 membres à 30 membres, désignés intuitu personae, tenant au minimum une réunion par mois.

Le Conseil estime que l'APALD doit être dotée des ressources humaines et matérielles appropriées, notamment d'agents assermentés chargé du recueil des plaintes, de la collecte des données et de l'établissement des procès-verbaux.

Enfin, le Conseil recommande de faire publier par l'APALD, de manière régulière, les constats, analyses et conclusions issus de ses enquêtes et recherches et de prévoir la publication des avis de l'APALD au BO.

H.Z

Chafik Chraïbi: "dans le débat sur l'avortement, la santé passe avant tout"

Maroc › Société › h24info.ma | Publié le 03/02/2016 | 14h45 | Mohamed Koné

Dans cette interview accordée à H24info, le président de l'AMLAC tire le signal d'alarme sur la situation actuelle du projet de loi sur l'avortement.

Où en est aujourd'hui le projet de loi sur l'avortement?

La loi sur l'avortement tarde à venir et cela m'inquiète. L'année dernière, les trois commissions - Ministère des Habous et des affaires islamiques, ministère de la Justice, et Conseil national des droits de l'Homme – ont présenté au roi leurs conclusions, qui indiquaient que l'avortement peut être fait dans les cas de viol, d'inceste, et de malformations fœtales, et dans le cas où la vie ou la santé de la mère est mise en jeu. Cette dernière indication existe déjà dans l'article 453.

Cependant, l'AMLAC et d'autres associations (droits humains, droits de la femme, associations féministes), estiment que ces indications sont insuffisantes. Légiférer dans les seuls cas de viols, d'inceste et de malformations fœtales ne réglera que 5 à 10% du problème.

Le dossier a été ensuite remis entre les mains des ministères de la Santé et de la Justice. Le premier devait décider des procédures, et des situations dans lesquelles l'avortement est autorisé, et le deuxième était chargé de l'application juridique de ces indications.

Avez-vous été impliqué dans ce processus?

A la demande du ministère de la Santé, j'ai rédigé un rapport complet, dans lequel je demande l'élargissement de l'avortement aux mineurs et handicapées mentales, ainsi qu'un amendement de l'article 453, en y prenant en compte le terme santé comme défini par l'OMS, c'est-à-dire, englobant l'aspect physique, mais également les aspects psychologique et social.

J'ai également inclus, dans le rapport, les procédures et moyens par lesquels doit être fait l'interruption de la grossesse, mettant l'accent sur les moyens médicamenteux, plutôt que les moyens chirurgicaux. J'ai proposé les lieux où doit se faire l'opération (centres de santé, hôpitaux, etc.), ainsi que les personnes habilitées. J'ai pensé à tous les aspects de la question.

Y a-t-il eu une suite après que vous avez livré votre rapport ?

J'ai remis le dossier au ministre de la Santé, mais je n'ai plus eu de nouvelles. J'ai alors contacté un responsable dudit ministère, qui m'a dit: «le ministre est tout à fait d'accord avec vous, et dit que le rapport va être appliqué à 99%». Je les ai recontactés une autre fois, et on m'a dit que le dossier était au Ministère de la Justice. Mais depuis, silence total.

En décembre, j'ai décidé de relancer le débat en organisant une conférence de presse en invitant deux députés, qui ont travaillé avec moi sur le dossier, mais aussi les ministres de la Santé et de la Justice. J'ai adressé un courrier, le 8 décembre à ces derniers, mais je n'ai reçu aucune réponse. J'ai adressé un deuxième courrier le 23 décembre, avec le même résultat.

Pourquoi ce silence? Pourquoi ne veulent-ils pas faire cette conférence avec nous? Les gens veulent savoir où en est le dossier. Nous nous sommes battus pour ce dossier, et il n'est pas questions qu'il soit enfermé dans un tiroir, jusqu'à ce qu'il tombe aux oubliettes.

Quelles sont, selon vous, les raisons de ce retard ?

L'on devrait d'abord plutôt se demander: «est-ce la procédure habituelle?»

Car l'on n'y accorde pas l'urgence qu'il faut. Et plus ils tardent, plus il y a de victimes qui tombent, plus il y a de femmes qui meurent ou sont charcutées, et plus il y a d'enfants tués ou abandonnés. La procédure prend du temps alors qu'il devrait en être autrement. Ce retard pourrait également s'expliquer par une décision délibérée, car on veut faire taire ce dossier et le caser dans un tiroir.

Dans un pays comme le Maroc, peut-on espérer une dépénalisation de l'avortement?

Oui, on peut l'espérer, mais à condition de ne pas faire intervenir la religion dans l'affaire. Parce que le Maroc reste un pays conservateur et religieux. Ici, Il n'est pas question de religion, mais de santé; non seulement physique, mais également sociale et psychologique.

Depuis 2008, ce débat a fait couler beaucoup d'encre, s'est internationalisé. Mais les gens continuent de se demander pourquoi il a pris autant d'ampleur au Maroc, alors que d'autres pays musulmans l'ont réglé de manière calme.

Je pense que si on avait fait un amendement de l'article 453, en y incluant la santé psychique et physique de la femme, le problème aurait été réglé. C'est très simple, et les religieux n'auraient rien eu à dire. Si on fait intervenir la religion sur la question, le problème ne va jamais être réglé.

Quid des pistes évoquées par les commissions désignées par le roi?

Je pense qu'à l'exception du CNDH, les deux autres commissions n'ont pas ratissé large. Il n'y a que le CNDH qui a fait beaucoup de consultations avec beaucoup de personnes, qu'elles soient liées de près ou de loin à la question de l'avortement. Le ministère de la Justice, en contrepartie, n'a invité que quelques personnes qu'elle a voulu choisir. Ni moi, ni mon association (AMLAC, ndlr), n'avons jamais été invités à donner notre opinion. Et après, ils sont arrivés à la conclusion que «l'extrême majorité des marocains criminalisent l'avortement». Qu'ils nous disent de quelle «extrême majorité» ils parlent.

Prévoyez-vous des actions pour mieux faire entendre cette cause?

Si la situation n'évolue pas d'ici quelques semaines, nous allons quand même faire cette conférence de presse et dénoncer le silence radio autour de ce sujet alarmant. Je ferai une troisième tentative pour l'organisation de la conférence. Et éventuellement, avec d'autres associations, nous allons organiser un sit-in ou une marche devant le ministère de la Justice.

Nous demandons des réponses. Qu'on nous dise, honnêtement et avec transparence, où en est le dossier et quand il va arriver devant le Parlement. Cela risque encore de prendre longtemps, et si on n'en parle pas encore, il risque de tomber pour de bon aux oubliettes.

http://www.h24info.ma/maroc/societe/chafik-chraibi-il-faut-retirer-la-religion-du-debat-sur-lavortement/40363

La chambre noire : Le film en ouverture du cinéma des droits de l'Homme

Le Soir EchosPublié dans Le Soir Echos le 26 - 09 - 2012

L'Association des rencontres méditerranéennes du cinéma et des droits de l'Homme (ARMCDH) ouvre la deuxième saison des Jeudis du cinéma et des droits de l'Homme, demain à la salle 7ème Art à Rabat, par la projection-débat du film La chambre noire de son réalisateur Hassan Benjelloun. L'invité au débat n'est autre que Jaouad Mdidech, journaliste [...]

L'Association des rencontres méditerranéennes du cinéma et des droits de l'Homme (ARMCDH) ouvre la deuxième saison des Jeudis du cinéma et des droits de l'Homme, demain à la salle 7ème Art à Rabat, par la projection-débat du film La chambre noire de son réalisateur Hassan Benjelloun. L'invité au débat n'est autre que Jaouad Mdidech, journaliste à l'hebdomadaire La Vie éco, auteur du roman La chambre noire, connu surtout pour avoir «goûté» aux affres des années de plomb après un passage par le tristement célèbre commissariat de Derb Moulay Cherif àCasablanca. En coopération avec le Centre cinématographique marocain (CCM) et le Conseil national des droits de l'Homme(CNDH), Les Jeudis cinéma et droits de l'Homme est un évènement organisé par l'ARMCDH, le dernier jeudi de chaque mois, avec une rediffusion le dimanche qui suit.

https://www.maghress.com/fr/lesoir/58275

Neila Tazi et Driss el Yazami représentent le Maroc au Sénat français

Publié le 02 février 2016

Le Centre Eugène Delacroix est une association de droit français, regroupant des élus de France originaires du Maroc. Elle anime régulièrement des activités, séminaires ou conférences, sur les relations entre les deux pays amis que sont la France et le Maroc. En fin de semaine dernière, le Cercle a organisé une cérémonie de présentation des vœux, qui a été une occasion de plus pour marquer les relations entre élus des deux pays.
Côté France, il y avait à cette cérémonie Christian Cambon (secrétaire du Sénat, Les Républicains, et président du groupe d'amitié interparlementaire Maroc-France) et Jean-Vincent Placé (président du groupe écologiste au Sénat). Le Maroc était représenté, entre autres, par Neila Tazi, vice-présidente de la Chambre des conseillers et Driss el Yazami, président du CNDH.
Neila Tazi, élue à la Chambre au titre du collège CGEM et première femme à avoir présidé une séance (quelque peu houleuse) de cette institution, a délivré une courte allocution non exempte de messages… Ainsi, rappelant le voyage d'Eugène Delacroix au Maroc, dans le cadre d'une mission d'amitié, elle évoque en filigrane la présente amitié entre Paris et Rabat, qui a été sérieusement chahutée voici deux ans… Puis elle rappelle le débat en cours en France sur les bi-nationaux et leur possible déchéance de nationalité, affirmant que « *la bi-nationalité* (des Français membres de cette association) *est ouverte sur l'universel, elle favorise le métissage des populations et des idées. Elle se doit donc d'être tout sauf un problème ! Elle est au contraire synonyme d'ouverture et de dialogue, de fraternité et de paix* », … ou du moins devrait l'être. Et de rappeler que le sang a encore rapproché France et Maroc, le sang de Leïla Alaoui, cette jeune et talentueuse photographe franco-marocaine tombée à Ouagadougou sous les balles de terroristes.
Neila Tazi a rappelé également que « *le Maroc une terre de stabilité, une terre d'opportunités et d'investissements. Et ce n'est pas un hasard si la France est le premier partenaire économique du Maroc !* ». le rester ne devrait pas non plus être dû au hasard, et la France gagnerait à être un peu plus à l'écoute et un peu moins dans le doute. La délégation du Medef qui viendra prochainement au Maroc rencontrer son homologue la CGEM y travaillera.

http://www.panorapost.com/article.php?id=12094